مسؤول سابق بالداخلية العراقية يتهم جهاز الأمن الخاص بتعذيب المعتقلين في الجادرية بأوامر مباشرة من بيان جبر

بغداد ـ من وليد ابراهيم:

قال مسؤول سابق في وزارة الداخلية العراقية ان وحدات وزارة الداخلية الحالية اقدمت على ممارسات أدت الى مقتل واختفاء عدد كبير من المعتقلين دون معرفة اسباب اعتقالهم او قتلهم.

وسلطت تصريحات اللواء منتظر السامرائي المسؤول السابق عن القوات الخاصة بوزارة الداخلية العراقية الضوء على اتهامات كانت قد وجهتها اطراف عديدة للداخلية العراقية وميليشيات مسلحة تتهمها باعتقال وتعذيب وقتل اشخاص دون معرفة اسباب اعتقالهم.

ولم تعلن وزارة الداخلية او السلطات العراقية عن نتائج تحقيقات اعلنت هذه السلطات اكثر من مرة عن فتحها.

وقال السامرائي في حديث لقناة «العربية» التلفزيونية عرض في وقت متأخر من مساء السبت انه كانت هناك قوات تابعة لوزارة الداخلية العراقية مهمتها «القاء القبض على الاشخاص ليلا».

وشكا العديد من العراقيين من ان قوات يرتدي بعض افرادها زي الشرطة والبعض الآخر ملابس مدنية وتستخدم معدات وآليات لا تستخدمها الا قوات الامن تلقي القبض على اشخاص ليلا وهو ما نفته وزارة الداخلية.

وقال السامرائي الذي كان يتحدث من خارج العراق ان وزير الداخلية بيان جبر كان قد اصدر امرا بعد تسلمه الوزارة «بمنع اي حركة لأي قطعة عسكرية من أي وحدة من وحدات الداخلية إلا بعلم وزير الداخلية... وعلى هذا الاساس لا يمكن ان تخرج قوات عسكرية بعد ساعات فرض حظر التجوال في بغداد الساعة الحادية عشرة ليلا... بكافة الاسلحة والمعدات... للمداهمة والقاء القبض على اشخاص الا اذا كانت هناك سلطة تحركهم».

وتحدث السامرائي عن تشكيل «جهاز الأمن الخاص وهو مرتبط بشكل مباشر بوزير الداخلية الحالي ولا يسمح لأي شخص سواء وكلاء الوزارة او المستشارين بالتداول مع الاشخاص المسؤولين فيه».

واضاف ان جهاز الامن الخاص «هو عبارة عن جهاز تحقيقي يحقق مع الاشخاص دون الرجوع الى قاض ويستلم الأوامر من وزير الداخلية مباشرة وضباط هذا التشكيل الجديد تم جمعهم من مغاوير الداخلية ومن ضباط الامن... وهو الوحيد الذي كان يتحرك في الليل».

وقال السامرائي ان مقر هذا الجهاز الأمني الجديد كان ملجأ الجادرية الذي ارتبط اسمه بفضيحة اماطت اللثام عنها القوات الامريكية قبل اكثر من شهر حيث وجد فيه اكثر من 170 معتقلا تبين فيما بعد تعرضهم لتعذيب وسوء تغذية.

وقال السامرائي ان عناصر من منظمة بدر المسلحة التي يتهمها البعض بالضلوع في عمليات اعتقال وتعذيب وقتل تم تعيينها وضمها الى مؤسسات وزارة الداخلية العراقية وان «الأوامر الادارية لتعيين افراد ميليشيات بدر كانت تصدر من قبل وزير الداخلية».

وكشف السامرائي عن وجود «اكثر من ستة سجون معروفة في بغداد... وكل لواء او مقر قيادة تابع لوزارة الداخلية له سجن».

واضاف انه بحكم موقعه في سلم المسؤولية في وزارة الداخلية كان بامكانه الاتصال بجميع المعتقلين في سجون وزارة الداخلية «الا المعتقلين في ملجأ الجادرية. لا يعرف عن الاشخاص شيء ولا القوة التي تداهمهم ولا الناس الذين جلبوهم ولا المسؤولين عن الجهة التي تحقق معهم».

وقال السامرائي ان عددا كبيرا القي القبض عليهم في مناطق مختلفة من بغداد «ووجدوا بعد ذلك في الطب العدلي (المشرحة) مقتولين.. وقد استخدمت ضدهم كل وسائل التعذيب من الدريلات (مثقب كهربائي) والكوي وتقطيع اجسادهم». وعرض السامرائي قائمة قال انها تحوي اسماء ضباط عراقيين من ذوي الرتب الكبيرة اغتيلوا «في شهر رمضان من بينهم احد عشر... برتبة عميد أو عقيد تمت تصفيتهم».

وتحدث السامرائي عن اعتقالات بالجملة وقعت في عدد من احياء بغداد لم يحدد تواريخها لكنه قال انها وقعت جميعا في فترات متقاربة في الصيف الماضي. وقال «في الاسكان 27 شخصا وجدوا بعد اسبوع معصوبي الأعين ومقتولين.. و25 شخصا من مدينة الحرية.. وجثث اخرى عددها يتراوح من 8 الى 12 شخصا تركوا احياء في الثلاجة الى ان تجمدوا وماتوا... وفي الاعظمية والثورة (بمدينة الصدر) اشخاص من التيار الصدري من جيش المهدي... كم من الاشخاص الذين اعتقلوا من قبل وزارة الداخلية ولم يتم العثور عليهم لحد الان».

ومضى قائلا ان وزارة الداخلية والسلطات العراقية وعدت بالتحقيق في اغلب هذه الاحداث لكنها لم تعلن عن أي نتيجة حتى الان وطالب باعلان نتائج التحقيق على الملأ قائلا «الا يفترض اعلان النتائج على الشعب؟».

من جانب آخر استنكر سامي العنبكي مستشار وزير الداخلية للشؤون القانونية تصريحات السامرائي ووصفها بالباطلة. وقال العنبكي ان التهم التي اطلقها السامرائي «باطلة والمعلومات التي ذكرها كلها باطلة».

واضاف العنبكي لرويترز «صحيح نحن نعترف بوجود بعض الخروقات في عمل وزارة الداخلية لكن ليس بمثل هذه الادعاءات الكاذبة التي تسوقها اجهزة الاعلام».

وكشف العنبكي ان السامرائي كان قد ترك العمل في وزارة الداخلية «وانهزم من الوزارة قبل مجيء الوزير الحالي بيان جبر... وان هذا الكلام اذا كان صحيحا فانه حدث اثناء فترة الوزير السابق فلح النقيب».

وقال العنبكي ان السامرائي متهم «بارتكابه عدة سرقات في وزارة الداخلية ويوجد ضده امر القاء قبض صادر من المحكمة المركزية للتحقيق منذ الشهر الخامس الماضي».(رويترز)

جنديان عراقيان من قوات وزارة الداخلية (رويترز)

مخبأ صدام المضاد لهجوم نووي أصبح مرتعا للصوص بعد ان كان مكانا للاجتماعات والمآدب الفاخرة

بغداد ـ من اليستير مكدونالد:

عندما يمثل الرئيس العراقي السابق صدام حسين هذا الشهر أمام المحكمة مجددا قد يلقي نظرة على المكان الذي كان يعتقد أنه سيكون فيه بمأمن من عالم معاد له.

والمخبأ المضاد لاي هجوم نووي في حال برثى لها شأنه شأن الرئيس السابق الذي خانه عراقيون ودلوا القوات الامريكية عليه. وليس السبب في ذلك القنابل الامريكية التي دمرت القصر الواقع فوقه بل اللصوص الذين تدفقوا على هذا المكان بعد سقوطه.

وقال جون كارتر وهو مهندس مدني بريطاني يعمل في المجمع ويقوم بدور مرشد سياحي غير رسمي في أوقات الفراغ ان كثيرين ممن قاموا بأعمال النهب ما زالوا موجودين في المكان وبعضهم يقيم بشكل غير مشروع في شبكة من الانفاق هناك ويجردون المكان تدريجيا من كل ما يمكن حمله من عدد لانهائي من المكاتب وغرف ادارة الحرب والمطابخ وغرف المعيشة في المجمع.

وبينما تضيء بطارية البقايا المتلفة لغرفة المونتاج التلفزيوني حيث كان يجري اعداد خطب صدام الاخيرة بعيدا عن القنابل الامريكية يقول كارتر «هناك عدد أكبر مما ينبغي من المداخل وعدد أكبر مما ينبغي من الناس».

وأضاف انهم «يسرقون أي شيء... لا يمكن منعهم. في كل مرة اتى الى هنا أكتشف اختفاء شيء ما».

وقد صمم المخبأ مهندس ألماني بناه بحيث يتحمل هجوما نوويا بحجم ما تعرضت له مدينة هيروشيما اليابانية. وتحمل المخبأ فعلا الحرب عام 2003 دون أن يمسه سوء. ولكن الان اختفت الصنابير من حمام صدام واتسخ المرحاض بالفضلات واختفى سريره وكذلك السجادة من غرفة نومه الصغيرة المحصنة من أي هجمات بالغازات أو المواد الاشعاعية في قلب هذا المجمع الواقع تحت الارض ويبدو المخبأ وكأنه نسخة معاصرة من مخبأ هتلر. ويقول كارتر «ما زال اللصوص يرتعون...بعض الناس ما زالوا يعيشون في الانفاق».

وهناك ركن واحد على الاقل يشهد على هذه السكنى اذ يضم كرسيا بذراعين ومكتبا وملصقات لفتيات شبه عاريات.

وفي الدور العلوي يتضح الدمار تماما للعيان. تحت قبة القصر التي يبلغ اتساعها 40 مترا ليس هناك شيء سوى كتلة من الخرسانة المهشمة والصلب المثني كان صدام يقيم كل يوم مآدب للدائرة المقربة اليه من شخصيات حزب البعث.

ويتردد أنه في ذلك المكان كان يقول لضيوف العشاء ان وجبة الخائن مسمومة فاذا توقف أحدهم عن المضغ ولو لوهلة كان ذلك كافيا لاختفائه الى الابد.

والان عندما يدخل الزوار المكان متعثرين في أكوام من الانقاض فانهم يحبسون أنفاسهم عندما يتضح لهم مدى اتساع المساحة التي تضيئها الانوار الخارجية مثل الكاتدرائيات. المكان أشبه بموقع تصوير لفيلم عن كوارث ودليل على قيام حرب شاملة في ذلك المكان. فهو يشبه ما حدث للرايخستاج في برلين عام 1945.

فجوتان في قمة القبة تدلان على مدى دقة قنبلتين مضادتين للمخابئ توغلتا في أرضية القصر في محاولة للوصول الى المخابئ في اذار (مارس) 2003.

وتشهد على قوة الانفجارات الفجوتان المكتظتان بأنقاض وشظايا على ما كانت يوما أرضية من خشب فاخر ونجف وأثاث انيق. ولكن تحت 20 مترا عبر طبقات وطبقات من الخرسانة ظلت قاعة مؤتمرات صدام حيث تم تصويره وهو يجتمع مع حكومة الحرب غير الرسمية كما هي دون سوء.. حتى جاء اللصوص. والان أصبحت الغرفة منخفضة السقف عارية والاسلاك تبرز من الحائط الذي سرقت منه مفاتيح النور وصناديق القوابس. المياه تجري تحت الارضية مما يدل على أن اللصوص استهدفوا أدوات السباكة وهو ما أدى الى غرق الطوابق السفلية للمخبأ بالمياه.

ولم ينج من السرقة مصباح واحد ولا قطعة خشبية واحدة من الاثاث بخلاف السرر المكونة من طابقين المصنوعة من خشب صنوبر مقلد والمثبتة في جدران الغرف التي كانت بمثابة ثكنات عسكرية لقوات الحرس الجمهوري. وفي المطابخ نجت من السرقة معدات طهي تشبه ما هو مستخدم في الفنادق الى جانب الوحدات الموجودة في المخبأ لتوليد الكهرباء ومعالجة الهواء والماء والابواب الواقية من الغازات التي تشبه أبواب الغواصات ومصعد الى الطابق العلوي من القصر. وكل تلك الاشياء تحمل علامات الدول المصنعة مثل ألمانيا والسويد ويوغوسلافيا وبلجيكا وبريطانيا ودول اخرى.

ويقول كارتر انه في غرفة واحدة صغيرة هناك كرسي مغطى بالفطريات وعبوات مواد غذائية مسروقة تابعة للجيش الامريكي تعيد للاذهان من كانوا يعيشون في المخبأ بعد الحرب قبل طردهم. ولكن بالرغم من الاجراءات الامنية المشددة المفروضة على المنطقة الخضراء التي تضم أيضا المحكمة التي يمثل أمامها صدام مرة أخرى يوم 24 كانون الثاني (يناير) فما زال اللصوص يتمكنون من الدخول.

وكان المهندس الالماني الذي أشرف على بناء المخبأ في أوائل الثمانينات قد ذكر أن عشرات من الافراد كان يمكنهم العيش لشهور داخل المخبأ الذي تبلغ مساحته 1800 متر مربع عبارة عن ممرات وغرف. وكان المهندس كارل ايسر قد قال لرويترز خلال الحرب «لا يمكن احداث شق في المخبأ الا بواسطة قوات برية أو قنبلة نووية ميدانية».

وكان ايسر الذي يزعم أن له صلة بالمخابئ التاريخية من خلال جدته التي ساعدت في بناء مخبأ لهتلر محقا فيما قال.

فقد تمكنت القوات الامريكية في نهاية الامر من اقتحام المخبأ في نيسان (ابريل) عام 2003 بعد أن فجرت أحد الابواب محكمة الاغلاق في مبنى خارجي والتي صممت مثل القصر ذاته جزئيا كهدف خادع لاخفاء المخبأ.

وكما يحاول القضاة في محاكمة صدام معرفة الحقيقة من الخيال يمضي المهندس كارتر أغلب وقته في العراق عندما لا يشرف على مشاريع كبرى لاعادة الاعمار محاولا فك طلاسم تصميم هذا المخبأ والقصر الذي يضم طوابق زائفة ومداخل سرية وأنظمة محكمة للحفاظ على الحياة. يقول المهندس البالغ 58 عاما مبديا اعجابه بالتصميم «استغرق فهمه بعضا من الوقت... انه تصميم عبقري». ولكن مستقبل هذا الهيكل فوق العادة غير واضح. ويقول كارتر «اصلاحه سيتطلب ثروة طائلة».

وتساءل قائلا «هل يمكن هدمه؟». (رويترز)

جعلت من هذه الذكرى موسما لـ«تصفية الحساب» مع قيادات الجنوب الاشتراكيين

اليمن: السلطة تشن حملة شعواء على حكام عدن في الذكرى العشرين لمجزرة 1986 الدامية بين رفاق الحكم

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

شنت السلطة في اليمن حملة شعواء على حكام عدن السابقين إبان الحكم الاشتراكي لليمن الجنوبي السابق، في الذكرى العشرين لمجزرة 13 كانون الثاني (يناير) 1986 التي دارت بين رفاق السلطة والسلاح من قيادة الحزب الاشتراكي، وتبادلت الاتهامات معهم حيال تلك الأحداث في محاولة منها لإلصاق «الوجه القبيح» بهم وبهم وحدهم.

وبدأت حملة السلطة بافتتاحية صحيفة «الثورة» اليومية الرسمية التي حملت عنوان «يوم السعادة ويوم الشؤم» ذكرت فيها من «يتوهم أو يعتقد بأن التاريخ سينسى من اقترف (...) الأعمال المشينة هو خاطئ».. مهما حاولوا تجميل ماضيهم الأسود المليء بالمآسي والويلات التي تجرعها شعبنا بسببهم في كل أنحاء الوطن ابتداء بأحداث أعوام 1981 و1982 و1986 وانتهاء بما لحق بشعبنا جراء حرب الانفصال عام 1994 من أضرار وإزهاق للأرواح وخسائر تجرعها اقتصادنا الوطني».

وتحدثت الافتتاحية عن مدينة عدن بين عهدين، الاشتراكي والحالي، وأشارت إلى أن هذه المدينة الساحلية الرائعة استقبلت خلال إجازة عيد الأضحى في الأيام الماضية أكثر من 700 ألف زائر يمني من مختلف المحافظات الأخرى، وأنهم «جاءوها من أقصى شمال الوطن إلى أقصى جنوبه، ومن أقصى شرقه إلى أقصى غربه خلال عطلة عيد الأضحى المبارك».

وقالت إن «الفرق بين عدن يوم 13 كانون الثاني (يناير) 2006 وبين عدن يوم 13 كانون الثاني (يناير) 1986 كالفرق بين الحياة والموت، وشتان بين يوم مليء بالبهجة والفرح والإنجاز والتطور والحرية والكرامة، وبين يوم دام ومشؤوم مقترن بالموت والسحل والفزع والنهب والتخريب والتدمير لكل شيء».

وأشارت إلى ما سببته الأحداث الدامية في ذلك اليوم المشؤوم الذي اشتهر بـ«أحداث 13 كانون الثاني/يناير 1986» «من تصفيات وقتل للكثير من المناضلين والثوار الذين قارعوا الاستعمار وناضلوا واستبسلوا من أجل الحرية والاستقلال والانتصار للثورة اليمنية الخالدة، ولما لحق بالمواطنين الأبرياء من قتل وفزع ونهب وتشريد جراء تلك المذبحة الشنيعة التي لم يعرف لها التاريخ مثيلا.. نتيجة لنزعات التسلط والأنانية والمناطقية.. والذاتية».

وأوضحت أن تلك الأحداث الدامية كانت بسبب «فتنة أشعلها نفر من الناس لا يحسبون للآخرين حسابا.. ولا يضعون لغيرهم اعتبارا.. أعمتهم مصالحهم الأنانية ونزواتهم التسلطية».

وحاولت أن ترمي بأدواء تلك الأحداث لبعض القادة الحاليين ممن لا زالوا يشكلون تهديدا أو إزعاجا عابرا على السلطة بين الحين والآخر ووصفتهم بالانفصاليين، حتى تسكت أصواتهم الشاحبة أو نشاطاتهم المقلقة، وقالت إن «أبناء شعبنا لم يعد تنطلي عليهم الكلمات المعسولة المبطنة بروائح الانفصالية الكريهة والنزعات المناطقية القذرة والوقحة التي يجب أن يساءل عليها قانونياً كل من يتشدق بها كون الوحدة اليمنية ثابتاً أساسياً من الثوابت الوطنية التي لا يجوز التهاون مع من يحاول المساس بها أو التعرض لها».

وأكدت وبلغة شديدة وحادة جدا على أن «الوحدة ليست رأيا ورأيا آخر ومن يتطاول عليها فهو انفصالي وعنصري ومناطقي وحاقد ومريض قلبه».

وعلى الرغم من أنها لم تشر إلى أسماء الأشخاص الذين اتهمتهم بهذه الأدواء، إلا أن الجمهور قرأ ما بين السطور، وأيقنوا أن هذه اللهجة القاسية غير المسبوقة تتجه نحو بعض الشخصيات الحاكمة لعدن خلال الحقبة الاشتراكية، وبالذات خلال منتصف الثمانينات والتي شهدت تلك الأحداث الدامية، ومن بينهم الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد، الذي كان أحد أطراف تلك الأحداث وفر بعدها مع قواته إلى اليمن الشمالي (سابقا) ويعيش حاليا في المنفى الاختياري بين سورية والإمارات العربية المتحدة.

ويرى مراقبون أنه على الرغم من انتفاء كافة المخاوف من جانب علي ناصر محمد على السلطة الحالية، إلا أنه قد يشكل مثل ذلك في حال فكر بالعودة لليمن وترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية المقبلة المقرر إجراؤها في أيلول (سبتمبر) القادم.

الرئيس علي ناصر محمد وفي مقال مطول نشرته صحيفة «الأيام» العدنية في ذات الوقت الذي نشرت فيه افتتاحية «الثورة»، دعا إلى «تحويل ذكرى 13 كانون الثاني (يناير) إلى يوم للتسامح». وقال إن المهم من تذكر «أحداث الصراعات التي شهدتها اليمن خلال نصف القرن الأخير من التاريخ السياسي المعاصر، هو أن نقف أمام دروسه وعبره، ليس لاجترار الماضي، أو توظيفه كله، أو جزء منه لأغراض سياسية آنية».

وكان قال في مناسبات سابقة إنه «لا جديد ولا غرابة أن يمر اليمن بمثل هذا الصراع في مختلف عصوره ومراحله القديمة والحديثة، ولكن كل الغرابة ألا يكون قد استفاد من دروس وعبر تلك الصراعات والأحداث».

وانتقد بشدة كل العازفين على وتر أحداث 13 من كانون الثاني (يناير) 1986 دون غيرها من الأحداث، لـ«أغراض سياسية، وآنية ليست خافية على شعبنا اليمني، وكأنه الصراع الوحيد الذي عرفه اليمن طوال تاريخه السياسي الحديث، بينما الحقيقة والواقع أن اليمن شهد صراعات دموية ومأساوية قبل الوحدة وبعدها في الشمال وفي الجنوب، راح ضحيتها في الشمال الآلاف وعدد من الرؤساء والزعماء السياسيين الذين يعرف شعبنا كيف تم ذلك بهم»، وهي المرة الأولى التي يلمح فيها علي ناصر لمقتل رؤساء الشمال سابقا.

واعتبر العديد من المراقبين أن هذه الإشارة الصريحة التي أفصح عنها علي ناصر محمد توحي بوصول العلاقة مع السلطة الحالية إلى حالة من التأزم أو عدم الرضى على الأقل بينهما عن تصرفات الطرف الآخر، وبالذات مع اقتراب موسم الانتخابات الرئاسية، التي قد تشهد العديد من تصفية الحسابات بين مختلف الأطراف.

وحذر ناصر من أن «اجترار تلك المآسي، من قبل البعض لن يقود سوى إلى الأحقاد، وإلى الفتن، وسيفتح الشهية أمام سيل لا أول له ولا آخر، حول عشرات الأحداث الأكثر مأساوية قبل وبعد هذه الأحداث في الشمال أيضا وليس في الجنوب وحده».

وقال «وبعد كل هذه السنوات، أصبح لدينا قناعة تامة بأن الذي أدى إلى تلك الأحداث الدموية التي مر بها اليمن شمالاً وجنوباً سببه الرئيس هو غياب الديمقراطية، وتغييب المؤسسات حتى وإن وجدت شكلاً.. ونهج التفرد بالقرار، وعدم قبول الآخر، وانعدام ثقافة الحوار، وغياب الحكم الصالح».

موضحا أن أول الدروس من كل الأحداث التي مر بها اليمن، تتعلق بالحاجة إلى استخدام العقل والحكمة، والحوار والمصالحة لتجاوز آثارها وسلبياتها كلها، بدلاً من العبث واللعب بالنار.

وأضاف أن «اليمن لجميع أبنائه وهم متساوون في الحقوق والواجبات»، وأنه «لتحقيق هذه المشاركة وضمانها لا بد من إشاعة الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وجعلها منهجاً للحكم والمجتمع».

35 رئيس دولة وحكومة يشاركون في القمة الافريقية والخرطوم تكمل استعداداتها لاستقبالهم

الخرطوم ـ «القدس العربي» ـ من كمال حسن بخيت:

لبست العاصمة السودانية الخرطوم حلة زاهية وهي تستعد لاستقبال القمة الافريقية الاسبوع القادم واعلن رسميا امس ان اكثر من 35 رئيس دولة وحكومة سيشاركون في مؤتمر القمة الافريقية في الفترة من 23 الى 24 كانون الثاني (يناير) الجاري. وقال وزير رئاسة الجمهورية رئيس اللجنة العليا للتحضير للقمة الافريقية بكري حسن صالح في مؤتمر صحافي ان الدعوات وجهت لكل الرؤساء الافارقة وان أكثر من 120 منظمة ستشارك في المؤتمر بصفة مراقب من بينها جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي الى جانب مراقبين من كوريا والنرويج وايران وكوبا وايطاليا والولايات المتحدة. وذكر ان القمة تجد اهتماما كبيرا من الاسرة الدولية والافريقية اضافة الى اهتمام خاص من السودان لانها تصادف الذكرى الخمسين لاستقلال البلاد والاحتفال بالعيد الاول لتوقيع اتفاقية السلام.

وقال ان كافة الاستعدادات والترتيبات تمت وتسير بصورة طيبة وكما هو مخطط لها بدءا بمطار الخرطوم وموقع الفلل الرئاسية وقاعة الصداقة مكان انعقاد القمة مبينا ان ما تم يضمن النجاح للقمة من ناحية التحضير وتوفير سبل الراحة والسلامة للرؤساء والوفود المشاركة. من جانبه أكد وزير الخارجية لام اكول ان مؤتمر القمة الافريقية يجيء مختلفا عن كل المؤتمرات السابقة لانه يتناول قضايا عامة ويركز عليها كالصحة والتعليم والثقافة باعتبارها موضوعات تستحق النظر فيها واتخاذ قرارات مهمة بشأنها.

وأوضح ان الدول الافريقية المؤثرة اكدت مشاركتها في المؤتمر على مستوى الرؤساء ونفى وجود اي ضغوط من اي جهة تمارس ضد عقد القمة بالخرطوم. وذكر ان اي قضايا او موضوعات جانبية تثار حول المؤتمر او خلافه لن تؤثر عليه حيث ان الاعداد الذي قام به السودان في التحضير لانعقاده يعتبر اعدادا ممتازا وبذل فيه جهودا مقدرة على جميع المستويات. وتعد هذه القمة السادسة للاتحاد الافريقي الذي خلف عام 2001 منظمة الوحدة الافريقية والتي عقدت اول اجتماع لها عام 1963 بأديس ابابا وهي ثاني قمة افريقية تعقد بالخرطوم وكانت الاولى عام 1978، من جانبه أكد الأستاذ الزهاوي إبراهيم مالك وزير الإعلام والإتصالات إكتمال الإستعدادات بالمركز الإعلامي المتكامل داخل قاعة الصداقة بالخرطوم لتغطية القمة الافريقية حيث يحتوي على المركز الصحافي الذي تم تجهيزة بعدد من اجهزة الحاسوب موصولة بالإنترنت وتلفونات داخلية وعالمية لتلبية متطلبات المراسلين الأجانب والمحليين وأشار الي أنه قد تم تجهيز المركز بمواصفات عالمية لتقديم خدمة اعلامية متكاملة وميسورة، حيث اضاف سيادته أن ذلك سيكون عنصراً أساسياً لعكس اعمال القمة وأحد مقومات نجاحها. وقال الزهاوي عقب تفقده استديوهات التلفزيون والإذاعة وعربات النقل الخارجي ومركز الإخراج ليكون العمل مكتملاً. موضحا أن العمل يجري على قدم وساق داخل المركز الصحافي لتوحيد جهود كل المراكز الإعلامية المتخصصة لتعمل في تناغم تام. فيما اكتملت الترتيبات الإجرائية للوفود الإعلامية المشاركة في تغطية فعاليات القمة الأفريقية بالخرطوم وأكدت مصادر رسمية بالإعلام الخارجي ان وفودا اعلامية وصحافية كبيرة وصلت صباح امس (الاحد) إلى الخرطوم لتغطية القمة إلى جانب مشاركة مراسلي الوكالات الأجنبية والفضائيات المعتمدين بالخرطوم فضلاً عن وفود صحافية من المقرر أن تصل مع رؤساء الوفود والحكومات المشاركين في القمة.

إلى ذلك أعلنت الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) اكتمال التوصيلات للقاعة الرئاسية للمؤتمر إلى جانب تركيب كيبل بسعة 200 خط خدمة سوداني wirless للاتصالات الداخلية لخدمات القمة بالإضافة لخطوط الانترنت المباشرة لنقل فعاليات القمة وأوضحت سوداتل اكتمال توفير خدمة سوداني (الجيل الثالث) للقمة لمجموعات متابعة أعمال القمة والشخصيات الهامة والسيادية.

السودان يطلب تكوين قوة مشتركة من الاتحاد الافريقي والحكومة والمتمردين لحفظ الامن في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

واصلت الحكومة السودانية مناهضتها للخطوات المتسارعة التي تتخذها الامم المتحدة لنشر قوات دولية في اقليم دارفور واعربت عن اسفها لمساندة بعض الدول الافريقية لمقترح الامم المتحدة بنشر تلك القوات وشددت على ضرورة استمرار الاتحاد الافريقي في اداء مهمته وطالبت المجتمع الدولي بمد يد المساعدة له لسد الفجوة التمويلية واللوجستية حتى يتسنى لقواته مواصلة المراقبة العسكرية.

وكشفت الحكومة عن مقترح تقدمت به للاتحاد الافريقي يدعو لتشكيل قوة مشتركة من القوات المسلحة ومسلحي دارفور والاتحاد الافريقي للسيطرة على الميليشيات والقوات المتفلتة بدارفور. وقالت وزارة الخارجية في بيان لها أمس ان اقتراح الامم المتحدة باستبدال القوات الافريقية بقوات اخرى بديلة يقدح في قدرة الاتحاد الافريقي على التصدي لهذه المهمة ويشكك في قدرة الافارقة على حل مشاكلهم والقيام بالواجب المناط بهم. وناشد البيان الاطراف كافة بدعم عملية السلام في ابوجا حتى تبلغ غايتها والنأي عن ارسال اشارات خاطئة تزيد من تعقيد الوضع المعقد اصلاً. وذكر البيان ان الحكومة لم تلمس حتى الآن عجز الاتحاد الافريقي في مهمته بدارفور واضاف ان لحكومة السودان الحق في ان تدعو من تشاء من القوى الاقليمية والدولية الاخرى للمساعدة في دعم السلام بدارفور. من جهته وصف وزير الخارجية الدكتور لام اكول تصريحات عنان عن وجود دراسة جاهزة لاستبدال الاتحاد الافريقي بقوات تدخل سريع بانها «متعجلة» وقال في مؤتمر صحافي أمس ان للحكومة بدائل وخيارات عديدة ستناقشها في حينها مع الاتحاد الافريقي اذا تعذر توفير 160 مليون دولار لتمديد بقاء قواته بدارفور حتى نهاية كانون الاول (ديسمبر) المقبل.

وكشف الوزير عن مقترح تقدم به لاجتماع مجلس الامن والسلم الافريقي باديس ابابا الخميس الماضي بتشكيل قوات مشتركة من القوات المسلحة وقوات المتمردين والاتحاد الافريقي للسيطرة على القوات المتفلتة والمليشيات بدارفور واعتبر اكول المقترح دليلاً على جدية الحكومة في السيطرة على الاسلحة لكنه لم يوضح ان كان الاجتماع وافق على المقترح ام لا. وكان كبير مبعوثي الأمم المتحدة للسودان أشار لإخفاق الاستراتيجية الرامية لإحلال السلام في دارفور وطالب بنشر 20 ألفاً من قوات حفظ السلام الدولية في المنطقة لنزع أسلحة المليشيات المقاتلة وتوفير الأمن لأكثر من مليوني لاجئ.

في الاثناء كشفت مصادر مطلعة عن لقاء ثلاثي يجمع بين الرئيس التشادي إدريس دبي ومنى أركو مناوي رئيس حركة تحرير السودان ووفد إسرائيلي حكومي بقيادة ضابط بجهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) بمدينة أدرى التشادية بنهاية هذا الأسبوع.

وقال مصدر مطلع في تصريح للمركز السوداني للخدمات الصحافية ان اللقاء جاء بترتيب من الرئيس التشادي لبحث سبل التعاون الثلاثي ودعم الحركات المسلحة بدارفور بالسلاح في مواجهة الحكومة السودانية، مشيرا إلى أن الرئيس التشادي يرتب للاستفادة من الدعم الإسرائيلي في مواجهة المعارضة التشادية التي عملت على زعزعة الأمن والاستقرار بتشاد خلال المرحلة الماضية، وقال المصدر ان الرئيس التشادي يعتبر أن المعارضة بتشاد لا يمكن الاستهانة بها، وأضاف أنه لمح إلى بعض معاونيه أنه سيتوسط لدى إسرائيل بدعم حركة منى أركو مناوي وتمييزها عن حركة عبد الواحد محمد نور الذي أطيح به عن رئاسة حركة تحرير السودان، معتبرا أن سيطرة اركو مناوي على القوات بالميدان قادرة على مساندة ودعم الحكومة التشادية في القضاء على المعارضة التشادية.

حملة اسرائيلية في بريطانيا ضد «انتربال» بسبب مشاركة غالوي في برنامج تلفزيوني

لندن ـ «القدس العربي»:

مع تزايد الانتقادات الموجهة للنائب العمالي السابق جورج غالوي، وزعيم حزب ريسبكت لمشاركته في برنامج تلفزيوني «الاخ الاكبر»، تحدثت صحيفة يمينية عن انتقادات وجهتها اسرائيل لنية غالوي التبرع بالمبلغ الذي سيحصل عليه حالة فوزه لجمعية خيرية بريطانية تساعد الفلسطينيين «انتربال». وربطت الصحيفة بين تصرفات غالوي في البرنامج، حيث يطلب من المشاركين القيام بأدوار تافهة في بعض الاحيان وبين ما اسمته محاولات السفير الاسرائيلي في لندن حث وزير المالية البريطاني غوردون براون، لاتخاذ اجراءات ضد انتربال. وقالت صحيفة «صانداي تلغراف» ان الولايات المتحدة تقوم باجراءات ضغط.

وكانت انتربال قد خاضت معركة قضائية مع صحيفة «ديلي تلغراف» الشقيقة لهذه الصحيفة، بعد ان نشرت اتهامات ضدها بأنها تتبرع بأموالها لحركة حماس، وحصلت الجمعية الخيرية على اعتذار. وفي الشهر الماضي اعتذر مجلس الممثلين اليهود، للجمعية بعد ان نشر على موقعه تقريرا اشار فيه الى ان الجمعية «ارهابية». وقد وافق مجلس الممثلين اليهود على تسوية خارج قاعة المحكمة ووافق على نشر الاعتذار لمدة شهر. والجمعية الخيرية تقوم بدعم العمل الانساني في فلسطين ومخيمات اللاجئين في الاردن ولبنان، وقد انشئت الجمعية عام 1994 وهي هيئة غير سياسية غير ربحية تركز على دعم العمل الخيري في فلسطين، وقد تحصل الجمعية على جزء مما يحصل عليه غالوي، 60 الف جنيه مقابل ظهوره في البرنامج، و 100 الف جنيه من ريع رسائل التصويت المرسلة على الهاتف النقال. وحققت مفوضية الجمعيات الخيرية بأعمال الجمعية بعد حملة قادها اللوبي المؤيد لاسرائيل وحصلت على تقرير اثنى على نشاطاتها والعاملين فيها. وتشير الصحيفة الى ان وزارة الخزانة الامريكية جمدت ارصدة تابعة للجمعية مع ان «انتربال» لا تقوم باي عمل خيري في الولايات المتحدة.

وقال ابراهيم هيويت، رئيس مجلس امناء الجمعية ان «الحقيقة تقول انه كلما وجهت اتهامات ضد انتربال في الماضي وتعرضت لتحقيق، فانها كانت تحصل على شهادة جيدة». واكد هيويت ان انتربال هي منظمة خيرية بريطانية تلتزم بالقوانين والمعايير المعمول بها في هذا البلد، حيث تقوم بتقديم العون للمحتاجين بناء على قانون الجمعيات الخيرية الذي يؤكد على اهمية تقديم العون بناء على معيار الحاجة، وليس على اساس الدين او الانتماء السياسي. وقال هيويت ان بعض الجماعات تحاول منع الجمعية من تقديم المساعدة للمحتاجين الفلسطينيين. واكد هيويت «نعتقد اننا مستهدفون من الحكومتين البريطانية والامريكية، لاننا جمعية اسلامية». ونقلت الصحيفة عن متحدث باسم وزارة المالية قوله ان الموضوع «قيد المراجعة»، حيث زعمت الصحيفة ان براون يتعرض لما اسمته الضغوط الدولية والمحلية الكبيرة للاستماع «للاصوات القلقة».

وقال المتحدث انه في حالة تغيير مفوضية الجمعيات الخيرية موقفها فان «الحكومة ستتخذ مباشرة قرارات ضد الجمعية». واشارت الى ان السفير الاسرائيلي في لندن، زيفي هيفتيز، سيقوم بلقاء وزير شؤون الاقتصاد في وزارة المالية، واعضاء لوبي «اصدقاء اسرائيل» في حزب العمال البريطاني.

وكانت تصرفات غالوي، قد اثارت ردود افعال غاضبة من دائرته الانتخابية، وهي منطقة «بيثنال غرين وتاور هاملت» في شرق لندن. فبدلا من الحديث عن الفقر، والعنصرية والتعصب، والبطالة في المنطقة، هذه، شوهد غالوي وهو يلعق صحنا ويمثل دور القطة في واحد من الادوار التي اعطيت له في برنامج «الاخ الاكبر» الذي تنتجه المحطة الرابعة في التلفزيون البريطاني. واعترفت المحطة انها قامت بحذف العديد من المقاطع، حيث قالت ان غياب النقاش السياسي في البرنامج يرجع الى انه لا احد من المشاركين الاحد عشر، لديه اهتمام بأفكار غالوي.